وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

الوحش الناعم للولايات المتحدة الأمريكية

وكالة التنمية الأمريكية..

وظيفتها، قرار ايقافها، وموجز تدخلاتها في أمريكا اللاتينية واليمن

أنس القاضي

الوحش الناعم للولايات المتحدة الأمريكية

وكالة التنمية الأمريكيـــة..

وظيفتها، قرار ايقافها، وموجز تدخلاتها في أمريكا اللاتينية واليمن

أنس القاضـي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحوث والمعلومات

فبراير 2025م - شعبان 1446هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية - صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتـــــويات

ملخص:..... 4

تأسيس الوكالة والقوة الناعمة 7

التدخل في الشؤون الداخلية للدول..... 10

تجربة وكالة التنمية الأمريكية في اليمن..... 12

وجهة النظر الأمريكي مع وضد الوكالة..... 17

تداعيات إغلاق الوكالة على النفوذ الأمريكي العالمي 19

المصادر:..... 20

ملخص:

تواجه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحديات كبيرة تهدد مستقبلها كمؤسسة حكومية، حيث "أعلن ايلون ماسك" -وزير الكفاءة الحكومية- أن الرئيس دونالد ترامب وافق على إغلاق الوكالة، وأُعطي معظم موظفي الوكالة إجازة إدارية وأُغلق مقرها في واشنطن، ورداً على ذلك رفع الموظفون دعاوى قضائية، ولازال وضع الوكالة حتى الآن غير واضح، فليس هناك قرار نهائي بإيقافها أو عودتها للعمل.

تأسست الوكالة عام 1961م بهدف إدارة المساعدات الخارجية الأمريكية كأداة ناعمة لتعزيز الهيمنة الأمريكية خلال الحرب الباردة في مواجهة النشاط الاشتراكي، وبعد انتهاء الحرب الباردة، تحولت وظيفة الوكالة إلى تعميم النموذج الليبرالي الأمريكي ومكافحة الفقر، وهي الأداة الناعمة الرئيسة التي من خلالها تمارس أمريكا دور الإمبراطورية العالمية، وهوَ ما يتطلب منها إنفاق موارد مهولة لم يعد الاقتصاد الأمريكي يحتمله.

يؤيد الجمهوريون والمحافظون إغلاق الوكالة، معتبرين أنها تمثل إهداراً للموارد الفيدرالية، حيث يتم إنفاق مليارات الدولارات على مشاريع لا تخدم المصالح الأمريكية المباشرة حد تقديرهم.

فيما يعارض الديمقراطيون والمؤسسات الدبلوماسية والأمنية إغلاق الوكالة، معتبرين أن ذلك سيضعف القوة الناعمة الأمريكية ويؤثر سلباً على صورتها كقوة عالمية داعمة للتنمية والديمقراطية.

سيؤدي إغلاق الوكالة إلى تراجع قدرة الولايات المتحدة على التأثير على الرأي العام العالمي وتشكيل التحالفات الدولية، مما قد يدفع من كانوا منتفعين من تمويلها "حلفاء أمريكا" من دول إلى البحث عن بدائل اقتصادية في دول أُخرى.

قد يؤدي الإغلاق إلى خسائر اقتصادية طويلة المدى، حيث ستخسر الولايات المتحدة فرص استثمارية في الدول النامية، كما قد يؤثر إغلاق الوكالة سلباً على ملايين الأشخاص في الدول الفقيرة المعتمدين عليها.

وفي العمـوم فـإن إغـلاق الوكالة في ذاته كقـرار يعكس تراجع مكانـة الولايات المتحدة عـلى الصعيـد العالمـي، وإن كان سـيُقلّص إنفاقهـا أو قـد تغلـق في ظـل أي إدارة ديمقراطية فليسـت مشـكلة الجمهوريـين، إنمـا أزمة قدرة أمريكا عـلى الحفاظ على ذات المسـتوى من الهيمنـة العالمية.

ولوكالـة التنميـة الأمريكية تجربة في اليمـن كما هو حال تدخلاتها في بقية البلدان، فقـد انخرطـت في دعـم الفصائل المسـلحة الموالـية لتحالف العـدوان، وشـاركت في الحرب الاقتصاديـة عـبر التحكـم في النظام المـصرفي ومحاولة عزل الاقتصـاد اليمني في صنعاء.

كـما اسـتخدمت منظـمات إنسـانية كغطـاء لأنشـطة اسـتخباراتية تهـدف إلى جمـع معلومـات حساسـة حـول الفاعلـين السياسـيين والعسـكريين، وأثـرت قبـل ذلـك عـلى العمليـة السياسـية والحزبيـة لضـمان اسـتمرار تبعيـة الأحـزاب اليمنيـة للسياسـات الأمريكيـة، وعملـت عـلى توجيـه ثـورة 2011م لخدمـة الأجنـدة الأمريكيـة، عـبر دعـم مبـادرات سياسـية حافظـت عـلى النفوذ الأمريكي، بدلاً من السـماح بانتقال سـياسي يلبي المصالحـة الشـعبية والوطنيـة.

التقرير كـــاملاً

تواجه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المعروفة اختصاراً (USAID) تحديات كبيرة تهدد استمرار نشاطها، ففي 3 فبراير الجاري 2025م، أعلن ايلون ماسك، وزير الكفاءة الحكومية، أن الرئيس دونالد ترامب وافق على إغلاق الوكالة، واصفاً إياها بأنها "منظمة إجرامية" ، تبع ذلك قرار من الإدارة بوضع معظم موظفي الوكالة في إجازة إدارية وإغلاق مقرها في واشنطن

رداً على هذه الإجراءات، رفع موظفو الوكالة دعاوى قضائية، مما أدى إلى إصدار قاضٍ فيدرالي أمراً مؤقتاً بوقف خطط الإدارة لتسريح الموظفين وإغلاق الوكالة، ومع ذلك، لا يزال وضع الوكالة غير محسوم، حيث تستمر المرافعات القانونية والسياسية حول مصيرها.

يمتلك الرئيس الأمريكي، صلاحيات تنفيذية واسعة، لكنه يحتاج إلى موافقة الكونغرس لإجراء تغييرات جوهرية مثل إغلاق وكالة فيدرالية، وحالياً، لا يوجد مرسوم نهائي بإغلاق الوكالة، وتستمر الإجراءات القانونية لمراجعة هذه الخطط، ومع هيمنة الجمهوريين على الكونجرس الأمريكي من المحتمل أن يصوتوا لصالح قرار كهذا.

يلعب إيلون ماسك، بصفته وزير الكفاءة الحكومية، دوراً محورياً في هذه الجهود، حيث يقود مبادرات لإعادة هيكلة الوكالات الفيدرالية وتقليص الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الوكالة، وهو يقود إجراءات تقليص إنفاق واسعة ويرى أن الولايات المتحدة "ستفلس" من دون اقتطاعات في الموازنة.

تأسيس الوكالة والقوة الناعمة

تأسست الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عام 1961م على يد الرئيس الأميركي "جون كينيدي"، إبّان تصاعد حِدة الحرب الباردة بين المعسكرين، وكان الهدف من إنشائها إدارة المساعدات الخارجية الأميركية، باعتبارها أداة ناعمة تعمل على توسيع الهيمنة الأميركية في الخارج، في مواجهة الحراك الاشتراكي في البلدان والمجتمعات الفقيرة، حيث قدمت مساعدات لدول آسيا وأمريكا اللاتينية، تفادياً لانتصار الثورات والانقلابات الشيوعية حينها.

فهي من حيث الوظيفة تقوم بمشروع مارشال من حيث تفادي النشاط الشيوعي، ولكن بصورة جزئية وعلى نطاق دولي أوسع.

وكان الكونغرس الأميركي قد أقر عام 1961م قانون المساعدات الخارجية، الذي نص على إنشاء وكالة حكومية مكلفة بإدارة الإنفاق الخارجي، وعلى إثره أصدر "كينيدي" أمراً تنفيذياً بإنشاء الوكالة، التي بدأت بالعمل بعد أن حظيت برامجها بموافقة الكونغرس.

بعد انتهاء الحرب الباردة وسيادة القطب الواحد، تغيرت وظيفة الوكالة من محاربة الشيوعية، إلى تعميم النموذج الليبرالي الأمريكي في السياسة والاقتصاد، إلى جانب مكافحة الفقر، الفقر الناتج عن عدم المساواة في الدخل بين البُلدان في ظل سيادة الإمبريالية الغربية بثالوثها الأمريكي الأوربي الياباني، فهي تعالج وبالأحرى تخدّر أضرار هيمنة القطب الوحد من الناحية الاقتصادية، وتدعم استقرار الأنظمة التابعة لها، ومعالجة آثار الأزمات العسكرية والتمردات من أجل استقرار الحكم في البُلدان التابعة والمنهوبة.

لم يقتصر الأمر على توجيه البُلدان من الخلف وتخديرها وضمان التبعية، بل كان لها مشاركة مباشرة في الشؤون السياسية الداخلية من حيث دعم قوى سياسية ضد أُخرى وتمويل الانقلابات التي تخطط لها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

فالوكالة من أبرز القوى الناعمة التي من خلالها تمارس الولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً على سياسة البُلدان المختلفة، لنهب ثرواتها وللاستفادة من أصواتها في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة، ومن أجل التغيير الثقافي وتغريب المجتمعات وتعزيز النزعة الاستهلاكية.

وعلى مدار عقود من بعد انتهاء الحرب الباردة استغلّت الولايات المتحدة المساعدات التي تقدمها لبناء تحالفات لمواجهة خصوم الولايات المتحدة مثل الصين وروسيا، ودعم المصالح

التجاريـة الأميركيـة، وإيجـاد أسـواق وشركاء تجاريـين للولايـات المتحدة حـول العالم.

وفـق تقريـر لخدمـة أبحـاث الكونغرس، نُـشر مطلع عـام 2025م، أدارت الوكالـة أكثر من 43 مليـار دولار في السـنة الماليـة 2023م، أي مـا تصـل نسـبته إلى أكـثر مـن ثلث المخصصـات المالية لـوزارة الخارجيـة والعمليـات الخارجيـة فهـي مـن هـذه الناحيـة أحـد أبـرز الجهـات الحكومـة المنفـذة للسياسـة الخارجيـة للولايـات المتحدة.

المناطق المستهدفة

تنتـشر خدمـات الوكالـة في أنحـاء العـالم، وتشـمل مناطـق، أبرزهـا أوروبـا وأوراسـيا وجنوب الصحـراء الكـبرى في أفريقيـا والمنطقـة العربيـة وشـمال أفريقيـا ومناطـق عديـدة في جنـوب وشرق ووسـط آسـيا.

ويتفـاوت حجـم المسـاعدات وتوزيعهـا الجغـرافي مـن عـام لآخـر، ففـي السـنة الماليـة 2023م، شـملت مسـاعدات الوكالـة نحـو 130 دولـة، وتصـدرت أوروبـا وأوراسـيا قمـة المناطـق المدعومـة بالمسـاعدات، إذ حصلتـا معـا عـلى نحـو 40% مـن المخصصـات الماليـة للوكالـة، في حـين جـاءت منطقـة الصحـراء الكـبرى في أفريقيـا في المرتبـة الثانيـة، ومنطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا في المرتبـة الثالثـة.

أمـا الـدول التـي حظيـت بأكـبر نصيـب مـن المعونـات في تلـك السـنة، فكانـت عـلى رأسـها أوكرانيـا، تلتهـا إثيوبيـا ثـم الأردن وجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة والصومـال واليمـن وأفغانسـتان ونيجيريـا وجنـوب السـودان وسـوريا عـلى التوالي، ولا يمكـن تصور فاعلية لنشـاط وزارة الخارجيـة الأمريكيـة بـدون نشـاط الوكالـة.

إغلاقها لصالح الصين وروسيا

أثـار قـرار الرئيـس الأمريـكي دونالـد ترامـب بإغـلاق الوكالـة جـدلاً واسـعاً في الأوسـاط الأمريكيـة لهـذه المكانـة المركزيـة التي تحظى بها فالأمر لا يُشبه إغلاق جمعيـة خيرية ومنظمة إنسـانية ، حيـث يـرى العديـد مـن المحللـين والمسـؤولين أن هذه الخطـوة قد تصـب في مصلحة الصين وروسـيا.

فمـع غيـاب دور الوكالـة، يُتوقـع أن تمـلأ الصـين هـذا الفراغ عـبر مبادراتهـا التنمويـة، مثل مبـادرة الحـزام والطريـق، مـما يعـزز نفوذهـا في الـدول النامية، كما أن روسـيا قد تسـتفيد من تقليـص الـدور الأمريـكي في تقديـم المسـاعدات لتعزيـز حضورهـا في مناطق نفـوذ جديدة.

بالإضافـة إلى ذلـك، انتقد أعضاء في الكونغرس الأمريكي قـرار ترامب، معتبرين أنه يُضعف النفـوذ الأمريـكي ويُعـزز من تأثير الصين وروسـيا على السـاحة الدولية، كما أشـاروا إلى أن هذا القـرار قـد يـؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسـانية في المناطق التي تعتمد على مسـاعدات الوكالة.

المجالات الأساسية لأنشطة الوكالة

تتعـدد المجـالات التـي تنشـط بهـا الوكالـة، بنـاءً عـلى سـعة وحجـم الاحتياجـات لـدول العـالم التـي تعتمـد عـلى الولايات المتحدة في اسـتقرارها، فهـي -والتعبير هنا مبالغ فيه- أشـبه بحكومة عالميـة مركزيـة تلبي احتياجـات الحكومـات التابعة.

إذ تشـغل الوكالـة في التنميـة الاقتصاديـة والبنيـة التحتية، والتي تتلخص في تمويل المشـاريع الصغيرة والمتوسـطة، ودعم مشـاريع الطاقة وتحسـين البنيـة التحتية.

وفي مجـالات الصحـة تتلخـص في حمـلات التطعيـم، خاصة ضـد الملاريا وشـلل الأطفال في إفريقيا وآسـيا، ودعـم أنظمة الرعايـة الصحية.

كـما تركـز عـلى مشـاريع التعليـم وتمكين المـرأة، من خـلال رعاية برامـج تدريبيـة ومبادرات لتحسـين جودة التعليـم في البلـدان النامية.

تتبنـى الوكالـة مشـاريع الاسـتجابة للأزمات الإنسـانية الطارئة، مـن تقديم مسـاعدات غذائية في مناطـق المجاعـات، كـما في السـودان واليمـن وأفغانسـتان، وإعـادة الإعـمار بعـد الكـوارث الطبيعيـة مثـل الـزلازل والفيضانـات.

واسـتخدمت الوكالـة تلـك المشـاريع لتنفيـذ السياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة، وخدمـة المصالـح الأميركيـة في العـالم، وتقويـة النفـوذ السـياسي والاقتصـادي الأمـيركي في الخـارج.

وهـو إنفـاق هائـل، لم تعـد الولايـات المتحـدة قـادرة عـلى الاسـتمرار فيـه، مـع تفـوق ديونهـا عـلى إنتاجهـا، فكلفـة ممارسـة دور الإمبراطوريـة العالميـة كبيرة جـداً، وتؤثر على أمريـكا ذاتها.

التدخل في الشؤون الداخلية للدول

اتهمت العديد من الحكومات الوكالة بالتدخل في شؤونها الداخلية عبر تمويل مجموعات سياسية أو منظمات غير حكومية تعمل لصالح أجندات تتوافق مع المصالح الأمريكية، وهي أنشطة تُعد ضرباً من التدخل في الشؤون الداخلية، والحوادث الواقعية كثيرة جداً بقدر سعة هذا النشاط، ولكن لا يخرج من هذه الفضائح إلا حين تقف دولة ما موقفاً مستقلاً فتصرح بهذه التدخلات التي تنتهك سيادتها.

في تشيلي عام 1973م اتُهمت الوكالة بدعم جهود الإطاحة بالرئيس الاشتراكي المنتخب سلفادور أليندي خلال الانقلاب العسكري المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

في فنزويلا، دعمت الوكالة منظمات معارضة لحكومة الرئيس نيكولاس مادورو، ما أدى إلى طردها من البلد، ومع ايقاف عملها، هذه الأيام بدأت تخرج فضائحها، فقد كشف الرئيس الفينزولي أن زعماء المعارضة الفنزويلية تلقوا أكثر من 5 مليارات دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصرحت دلسي رودريغيز نائبة رئيس فنزويلا، بأن أموال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية استخدمتها المعارضة اليمينية المتطرفة في مساعيها للإطاحة بحكومة البلاد.

وفي كوبا هناك الكثير من الاتهامات للوكالة بالتدخل في الشؤون الداخلية لكوبا، ومن أبرز هذه الحوادث اعتقال ألان غروس، أحد مقاولي الوكالة، في ديسمبر 2009م، ادعى غروس وموظفو الحكومة الأمريكية أنه كان يساعد في توفير خدمة الإنترنت للطائفة اليهودية في كوبا، لكن السلطات الكوبية اتهمته بالتجسس واستيراد معدات اتصالات غير مصرح بها، مما أدى إلى إدانته والحكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً.

بالإضافة إلى ذلك، اتُهمت الوكالة باستخدام عيادات علاج فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) في كوبا كغطاء لعمليات استخباراتية، وكذلك إنشاء منصة رقمية للأخبار الرياضية تحولت لاحقاً إلى أداة لحشد الجماهير ضد الحكومة الكوبية وإشعال الاحتجاجات.

في بوليفيا ، أعلن رئيس بوليفيا إيفو مورايس في الأول من مايو 2013م عن طرد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من بلاده، متهماً إياها بالتآمر والتدخل في الشؤون البوليفية الداخلية.

في روسيا، طُلب من الوكالة إنهاء عملياتها عام 2012م بسبب اتهامات بالتدخل في الانتخابات وتمويل منظمات معارض، ويتّهم الكرملين هذه الوكالة بأنّها دعمت حركات مناهضة لحكومات موالية له في دول مجاورة، وبخاصة في أوكرانيا وجورجيا، بهدف إطاحة هذه الحكومات والإتيان بأخرى تكون موالية لواشنطن ومعادية لموسكو.

هذه مجرد نماذج لتجارب من التدخلات الخارجية الأمريكية في الشؤون الخارجية والتي نُفذت عن طريق الوكالة، وما يتم الكشف عنه من دول أخرى أكبر، ومن المتوقع أن تُكشف المزيد من المعلومات في المرحلة القادمة عن التدخلات التي قامت بها الوكالة.

تجربة وكالة التنمية الأمريكية في اليمن

مثّلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في اليمن، وقد بدأت الولايات المتحدة العمل في اليمن منذ العام 1959م إبان حكم المملكة المتوكلية اليمنية، ثم استمرت من بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م وخصوصاً بعد المصالحة بين الملكيين والجمهوريين في العام 1970م واعتراف المملكة العربية السعودية بالنظام الجديد في صنعاء.

هذا التطور أتاح للولايات المتحدة الأمريكية العمل بشكل أكبر في الجمهورية العربية اليمنية، خصوصاً في العام 1972م خصوصاً بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الامريكي وليم روجرز((-1969 1973 إلى اليمن عام 1972م التي اعتبرت بداية مرحلة جديدة في التقارب الامريكي – اليمني، وتعزز العلاقات أكثر خاصة في المجال الاقتصادي والعسكري، وافتتح مكتبها في صنعاء في العام 1975م.

منذ دخولها اليمن قبل الجمهورية وبعدها، بدأت وكالة التنمية الأمريكية أنشطتها بتركيز واضح على الجوانب الإنسانية والتنموية، مثل دعم القطاعات الزراعية وبرامج المياه والتعليم.

خلال الثمانينيات، ارتفع التمويل الأمريكي لليمن، لكنه تراجع بعد حرب الخليج عام 1991م، ما أدى إلى إغلاق مكتب الوكالة عام 1996م، أعيد افتتاحه عام 2003م مع تركيز جديد على التعليم والصحة، وتصاعدت المساعدات مع اندلاع الصراع اليمني، حيث بلغت أكثر من 3.6 مليار دولار بحلول 2023م.

أما في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي قطعت علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1969م فلم تشهد نشاطاً لوكالة التنمية الأمريكية، وفي المقابل كان النشاط يتكثف في شمالي اليمن "الجمهورية العربية"، حيث قدمت المساعدات حتى لا تسقط الحكومة في صراعها مع القوى اليسارية المعروفة بالجبهة الوطنية الديمقراطية والتي كانت مدعومة من عدن حينها.

ومع تطور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، وبعد تحقق الوحدة اليمنية في العام 1990م، تشابكت أنشطة الوكالة مع سياقات أكثر تعقيداً، تجاوز الطابع التنموي إلى التأثير

عـلى التوجهـات السياسـية اليمنيـة والانخـراط في النشـاط العسـكري بدعـم الفصائـل المحليـة العميلـة في الحـرب العدوانيـة عـلى اليمـن التـي بـدأت في مـارس من العـام 2015م.

التدخل في الشؤون الداخلية لليمن

عـلى الرغـم مـن أن الوكالـة الأمريكية للتنمية الدولية تقدم نفسـها كجهة إنسـانية تعمل على تقديـم المسـاعدات وتحقيـق التنميـة، إلا أن تقاريـر يمنيـة ودوليـة عديدة تشـير إلى أن أنشـطتها تتجـاوز هـذا الإطار إلى أدوار اسـتخباراتية وسياسـية، بما يخـدم المصالح الأمريكيـة في المنطقة.

ارتبـط عمـل الوكالـة في اليمـن بسياسـات الحكومـة الأمريكية، بحيـث تتماهى مشـاريعها مع الأجنـدات السياسـية والأمنيـة لواشـنطن، بـدلاً مـن الحيـاد المفـترض في الأعـمال الإنسـانية، من حيـث دعمهـا لأطـراف سياسـية وجماعـات مسـلحة محـددة، مـا يجعـل تدخلهـا يتجـاوز تقديـم المسـاعدات ليصبـح أداة مـن أدوات التأثـير السـياسي.

كشـف الجيـش اليمنـي في صنعـاء خلال عامي 2020م و2021م عن مسـتودعات أسـلحة تابعة لجماعـات مسـلحة عميلـة مرتبطـة بالتحالـف السـعودي-الإماراتي، حيث حملت بعض الأسـلحة والمعـدات شـعارات الوكالة .

تصريحـات العميـد يحيـى سريـع، المتحـدث باسـم القـوات المسـلحة اليمنيـة، أكـدت أن هـذه الأنشـطة تتـم تحـت غطـاء المشـاريع الإغاثية يعزز هذا الكشـف الاتهامـات بأن الوكالـة لا تقتصر عـلى الأنشـطة الإنسـانية الظاهريـة، بـل تتـورط في دعم وتسـليح فصائل عسـكرية داخـل اليمن كجـزء مـن انخـراط الولايات المتحـدة في العدوان على اليمـن منذ العـام 2015م، وهو ما يخالف مبـادئ العمل الإنسـاني.

الحرب الاقتصادية وفرض الهيمنة النقدية

لم يقتـصر تأثـير الوكالـة عـلى الجانـب العسـكري، بـل تجـاوز ذلـك إلى التأثـير المباشر على الاقتصـاد اليمنـي عـبر التحكـم في السياسـة النقديـة، مـن خـلال دعم البنـك المركـزي في عدن، سـعت الوكالـة بالتعـاون مـع أطـراف دوليـة غربيـة وإقليميـة خليجيـة إلى فـرض هيمنـة عـلى

القطـاع المـصرفي مـن خـلال، نقـل مقـر البنـك المركـزي اليمنـي مـن صنعـاء إلى عـدن، إدارة تحويـلات المسـاعدات الماليـة عـبر النظـام المـصرفي في عـدن، مـا يعطـي الوكالة سـيطرة مباشرة عـلى تدفقـات الأمـوال، وفـرض قيـود ماليـة عـلى البنـوك وشركات الصرافة في صنعـاء، مما أثر سـلباً عـلى اقتصـاد المناطـق التـي تديرهـا السـلطة الوطنيـة مـن صنعاء.

كـما انخرطـت الوكالـة في الحـرب الإعلاميـة، تشـويه السـلطات في صنعاء، وذلـك من خلال تمويـل مشـاريع إعلاميـة ومنظـمات حقوقيـة تعمـل عـلى نـشر تقاريـر مضـادة للحكومـة الوطنيـة في صنعـاء، بهـدف التأثـير على الـرأي العام الـدولي وخلق حالـة من العزلة السياسـية والاقتصاديـة ضـد صنعاء.

الأنشطة الاستخباراتية

وفقـاً لوكالـة الأنباء اليمنية سـبأ -صنعاء، تم الكشـف عن أنشـطة اسـتخباراتية كانت تمارسـها منظـمات ممولـة مـن الوكالـة داخـل اليمـن، حيـث تم اسـتخدام مشـاريع إنسـانية لجمـع بيانات عـن السـكان والبنيـة التحتيـة وتحـركات القـوى الوطنية، والتجسـس على الشـخصيات السياسـية والعسـكرية المؤثـرة في المناطـق الحـرة، وتحديـد مواقـع البنيـة التحتيـة الحساسـة، بمـا يخـدم التخطيـط لهجـمات مسـتقبلية وفـرض حـرب اقتصاديـة أكـثر دقة عـلى الأهـداف الاقتصادية.

التأثير على الأحزاب والسياسة الداخلية

لم يقتـصر دور الوكالـة عـلى الحـرب الاقتصادية والاسـتخبارات، بـل امتـد إلى محاولة إعادة تشـكيل المشـهد السـياسي في اليمـن؛ فقبل عـام 2011م، لعبت الوكالـة دوراً رئيسـياً في دعم برامج "تمكـين الأحـزاب السياسـية"، لكـن الهـدف الحقيقـي كان يتمثـل في اخـتراق قيـادات الأحـزاب اليمنيـة واسـتمالة بعـض السياسـيين لضمان تبعيتهـم للسياسـة الأمريكية.

وكذلـك خلـق انقسـامات داخـل الأحـزاب مـن خـلال تقديـم دعم مـالي وتقني لجهـات معينة داخـل الحـزب الواحـد، مـما أدى إلى تـشرذم الصـف السـياسي، وتحويـل السـفارة الأمريكيـة إلى "مرجعيـة سياسـية"، حيـث أصبـح العديـد مـن القيـادات الحزبية يتجهـون إليهـا للحصول على دعـم أمريـكي في منافسـاتهم الداخليـة، مـما زاد مـن نفـوذ واشـنطن في الجمهوريـة اليمنية.

السيطرة على مسار ثورة 2011 وتوجيهها

مـع انـدلاع ثـورة 2011 في اليمن، لم يكـن الموقف الأمريكي داعماً للثورة الشـعبية، بل حاولت واشـنطن التأثـير عـلى مجرياتهـا، مـن خلال اسـتقطاب شـخصيات شـبابية داخل السـاحات، من خـلال برامـج تدريبيـة ودورات تأهيليـة تهـدف إلى توجيـه الحـراك الشـبابي بما يخـدم الرؤية الأمريكية.

التأثـير عـلى القيـادات العسـكرية، حيث نجحت واشـنطن في اسـتقطاب الجنرال علي محسـن الأحمـر وغـيره من الشـخصيات العسـكرية لضـمان عدم تحول الثورة إلى مسـار يعـارض النفوذ الأمريـكي في اليمن.

وكذلـك دعـم "المبـادرة الخليجية" ومـشروع الفيدرالية، حيـث هدفت المبـادرة الخليجية التي اقترحتهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأشـهرتها عـبر قطر في فـترة رئاسـة إدارة "أوباما" التي اعتمـدت سياسـة القيـادة مـن الخلف، هـذه المبـادرة الخليجية عملت عـلى تحييد الثورة الشـعبية وإعـادة ترتيـب السـلطة بطريقـة تضمـن اسـتمرار الهيمنـة الأمريكية عـبر الحلفـاء التقليديين في اليمـن، بمـا في ذلـك رعايـة مـشروع الفيدرالية-كجزء مـن مشروع الشرق الأوسـط الجديد- والـذي تـم تسـويقه كحـل للقضيـة الجنوبية، فيـما كان في الحقيقـة خطوة نحو تفكيـك اليمن وتقسـيمه إلى مناطـق نفـوذ يسـهل التحكم فيها.

الاستهداف الاستراتيجي للمؤسسات اليمنية

امتـد تأثـير وكالـة التنميـة – وفقـاً للاتهامـات الـواردة في تقاريـر وكألـة سـبأ- إلى اخـتراق مؤسسـات الدولـة عـبر، تجنيـد مسـؤولين في مؤسسـات سـيادية، كرئاسـة الجمهوريـة ووزارة الخارجيـة، وكذلـك توظيـف مشـاريع التنمية لجمع معلومات اسـتخباراتية عـن الأوضاع الأمنية ، واسـتغلال المنظـمات الدوليـة (مثـل البرنامج الإنمـائي للأمم المتحـدة) والبنك الـدولي لتنفيذ سياسـات تقسـيمية تحـت شـعار "الفيدرالية".

وقـد أدى كل ذلـك إلى تقويـض السـيادة الوطنيـة اليمنيـة، مـن خـلال التدخـل المبـاشر في القـرارات الاقتصاديـة والسياسـية، وإطالـة أمد الـصراع في اليمن من خلال دعـم بعض الفصائل

العميلـة عسـكرياً وماليـاً، واسـتخدام الخطـاب الإنسـاني كأداة هيمنـة، وإعـادة إنتـاج النخـب السياسـية الموالـية لواشـنطن، لضـمان اسـتمرار النفـوذ الأمريـكي في المسـتقبل.

تُظهـر الوقائـع التاريخيـة أن أنشـطة وكالـة التنميـة في اليمـن وغيرهـا لم تكـن مسـاعدات نزيهـة، بـل ارتبطـت بتقلبـات السياسـة الأمريكيـة في المنطقة، فبينما قدمت مسـاعدات إنسـانية حقيقيـة لفئـات محتاجـة ومشـاريع تنمويـة موجـودة عـلى الأرض، فقـد اسـتغلت هـذا الغطـاء لتنفيـذ أجنـدات تخـدم المصالـح الجيوسياسـية للولايـات المتحـدة، مثل إضعـاف الدولـة اليمنية، وتأجيـج الصراعـات الداخليـة، ودعـم الفصائـل المسـلحة العميلـة.

وهـذه التدخـلات التـي قامـت بهـا في اليمـن، ليسـت إلا جـزءً من نشـاط عـام تقوم بـه وكالة التنميـة الأمريكيـة على الصعيـد الدولي، بوصفها ذراعاً اسـتخباراتياً وقـوة ناعمة تخدم مصالح الولايـات المتحـدة في العـالم، على حسـاب مصالح الدول والشـعوب والسـيادات الوطنية.

وجهة النظر الأمريكي مع وضد الوكالة

يؤيد الجمهوريون والمحافظون إغلاق الوكالة، فهم في الأساس يميلون إلى التدخلات العنيفة لا الناعمة، ويطرحون عدداً من المبررات، من بينها تقليل الهدر المالي، إذ يعتبرون أن الوكالة تمثل إهداراً للأموال الفيدرالية، حيث يتم إنفاق مليارات الدولارات على مشاريع لا تخدم المصالح الأمريكية المباشرة، كما يعتقدون أن هذه الأموال يجب أن توجه إلى تحسين الاقتصاد الأمريكي، والبنية التحتية، وتقليل الديون.

وهناك صِدام ايديولوجي بين المحافظين والوكالة، ففي تبريره لإغلاقها قال إيلون ماسك وترامب إن الوكالة تخضع "لليساريين المتطرفين" الذين يروجون لبرامج "غير أمريكية" مثل سياسات المناخ والديمقراطية .

كما يرى المحافظون أن المساعدات الخارجية يجب أن تخضع بشكل مباشر لوزارة الخارجية لضمان استخدامها لخدمة الأولويات الجيوسياسية الأمريكية، وليس لأجندات إنسانية منفصلة .

وإلى جانب ذلك فهناك قضايا فساد وعدم كفاءة وسوء إدارة، فقد أظهرت تقارير المفتش العام للوكالة عام 2019م أن بعض المشاريع لم تكن ذات فاعلية، مما دفع الجمهوريين إلى المطالبة بمزيد من الشفافية والمساءلة.

المعارضون لإغلاق الوكالة

في المقابل يقف الديمقراطيون والمؤسسات الدبلوماسية والأمنية ضد قرار الإغلاق، ويطرحون عدداً من المبررات، ومنها أن الاغلاق سيضرب القوة الناعمة الأمريكية، فقد كان للوكالة دور رئيسي في تعزيز صورة الولايات المتحدة كقوة عالمية تساعد في التنمية والديمقراطية، كما يرون أن إغلاقها سيجعل واشنطن تبدو غير مهتمة بالاستقرار العالمي، مما يضعف مكانتها الدولية.

يعتقد الديمقراطيون والمدافعين عن الوكالة أن إغلاقها سيخلق فراغاً ستملأه الصين

عـبر "الحـزام والطريـق"، وروسـيا عـبر المسـاعدات العسـكرية والاقتصاديـة، وسـيفقد الحلفـاء الأمريكيـون ثقتهـم بواشـنطن، مـما قـد يدفعهـم للتحالـف مـع خصومهـا.

كـما يفترضـون أن إغـلاق الوكالـة وبرامـج المسـاعدات، سـيؤثر سـلباً على ملايين الأشـخاص، خاصـة في الـدول الفقـيرة، مـا يعنـي مزيد من الاضطرابـات، ما يزيد من الهجـرة غير الشرعية إلى أمريكا.

ويـرون أن غيـاب برامـج مكافحـة التطـرف قـد يسـاهم في زيـادة الجماعـات الإرهابيـة، مما يجعـل أمريـكا أقـل أمانـاً، فدعـم التنمية والحوكمـة في الدول الهشـة كان جزءاً من اسـتراتيجية الأمـن القومـي الأمريـكي لمنـع انتشـار الفوضى حـد زعمهم.

كـما يـرون أن الإغلاق سـيؤدي إلى خسـائر اقتصاديـة طويلة المدى، بفقدان فرص اسـتثمارية أمريكيـة في الـدول الناميـة، مما يمنح الصين وروسـيا نفـوذاً اقتصادياً أكبر.

تداعيات إغلاق الوكالة على النفوذ الأمريكي العالمي

كان للوكالة دور أساسي في تعزيز النفوذ الأمريكي عبر المساعدات التنموية والإنسانية، وسيؤدي إغلاقها إلى تراجع قدرة أمريكا على تشكيل الرأي العام العالمي، والتأثير على الحكومات الأجنبية.

كما سوف يؤدي إغلاقها إلى تغيير في التحالفات الدولية، فسيسعى حلفاء أمريكا (مثل دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط) للبحث عن بدائل، مثل الصين وروسيا.

الصين ستكون قادرة على ملئ الفراغ من خلال، مبادرة "الحزام والطريق" التنموية، ما سيزيد من اعتماد الدول النامية عليها، وروسيا سوف تستغل الوضع لتعزيز نفوذها، خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما أن دول الاتحاد الأوروبي واليابان سوف تستفيد من هذا الفراغ وتشتغل فيه.

المصـــــادر:

- فرانس 24، "موسكو تطرد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمحاولتها "التدخل في السياسية الداخلية" لروسيا"،(19 أغسطس 2012م)
- الجزيرة نت، "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الأداة الناعمة لنفوذ الولايات المتحدة"،(9 فبراير 2025م)
- إيرون نيوز، "روسيا وبيلاروس ترحّبان بإغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية وسط مخاوف الجماعات الحقوقية"، (7 فبراير 2025م)
- القدس العربي، "روسيا تعتبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "ماكينة للتدخّل"وترحّب بإغلاقها"، (6 فبراير 2025م)
- الجزيرة نت، "10 أسئلة لفهم تأثيرات إغلاق ترامب وكالة التنمية الأميركية"،(8 فبراير 2025م)
- سي ان بي سي عربي، "هل تصبح الصين أكثر نفوذاً في حالة إغلاق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية؟"، (8 فبراير 2025م)
- روسيا اليوم، "مادورو: المعارضة الفنزويلية تلقت أكثر من 5 مليارات دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، (13 فبراير 2025م)
- روسيا اليوم، "فنزويلا تتهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل القوى الانقلابية"، (7 فبراير 2025م)
- فرانس 24 ، "مورالیس يطرد الوكالة الأمريكية للتنمية "يو اس ايد" وواشنطن تحتج"، (3 مايو 2013م)
- روسيا اليوم، "ماسك: أمريكا ستفلس من دون اقتطاعات في الموازنة"، (12 فبراير 2025م)
- وكالة التنمية الأمريكية.. السفارة الأمريكية لدى اليمن
- Kommersant،"Китай может воспользоваться ликвидацией USAID (11.02.202)"
- CBSNews"،Detained American a Sticking Point in Cuba Talks" (June 18, 2010)

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات